كلمة مملكة البحرين

يُلقيها

معالي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

وزير النفط

أمام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في دورته الخامس والعشرين

10 ديسمبر 2019

مدريد – مملكة إسبانيا

أصحاب المعالي، السادة والسيدات الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

اسمحوا لي، بداية ، أن أهنئ مملكة إسبانيا على احتضانها مؤتمر الدول الأطراف في دورته الخامسة والعشرين، وأقدر لها جهودها في تولي هذا الدور الحيوي في وقت قياسي. كما أشكر حكومة جمهورية شيلي ورئيسة المؤتمر على دورها المميز في إدارة هذا الملف الدولي. ولا يفوتني، كذلك، أن أتقدم بالشكر لجمهورية بولندا لما بذلته من جهود متميزة في المؤتمر الرابع والعشرين، والذي تكلل بالنجاح من خلال مخرجات آلية تنفيذ اتفاق باريس "Katowice Climate Package".

أيها الحضور الكرام،

إن مملكة البحرين تتفرد دون سواها من دول العالم بكونها من الدول الجزرية الصغيرة والمنتجة للنفط، وفي كلمة مملكة البحرين، التي أتشرف بإلقائها اليوم أمامكم، سأتناول بعض الجوانب لما نراه من منظور دولة متأثرة سلباً وبشكل مضاعف من تغير المناخ سواء كان ذلك بسبب التهديد بغمر سواحلها المنخفضة والتي تقع عليه أغلب بناها التحتية، وتدهورٍ في مياهها الجوفية ناجم عن غزو البحر لخزاناتها ، وزيادةٍ في تواتر العواصف الغبارية والترابية مصاحبه لزيادة التصحر وقلة الأمطار، أو بسبب الضرر الاقتصادي الناجم من الآثار السلبية لتدابير الاستجابة، وتتأتى هذه الجوانب على النحو التالي:

-**تؤمن مملكة البحرين بأن التصدي لتغير المناخ يقع على عاتق كل دول العالم**، ولكن ضمن مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة (Common but Differentiated Responsibilities "CBDR") وفي سياق تفاوت القدرات والعدالة، مع أولوية تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بما يتوافق مع أولوياتها وظروفها الوطنية.

-**علينا ونحن ندخل المراحل النهائية من الاتفاق على آليات تنفيذ اتفاق باريس**، أن ننفذ ما توصلنا إليه، من حيث العمل سوياً على الحد من ارتفاع درجة الحرارة، وتعزيز القدرة على التكيف، وتسهيل الحصول على التدفقات المالية اللازمة بما يحقق التنمية المستدامة. وترى البحرين أن إمكانية تحقيق ذلك يتبلور من خلال التوظيف الأمثل لتلك التدفقات في تطوير واستخدام التقنيات النظيفة، وتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي، بالتوازي مع خفض الانبعاثات إلى أدنى مستوى ممكن من جميع المصادر، وهو أمر يتطلب منا أن نتبنى نهجا صادقاً وواقعيا، يستهدف حل أصل المشكلة وإعادة التوازن لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

-**ترى البحرين أنه من الضروري أن يقوم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)** بدراسة حول أهمية دور تكنولوجيا اصطياد ونقل واستخدام وتخزين الكربون (CCUS)، وكذلك اعتماد التمويل اللازم لنشر هذه التكنولوجيا بهدف مكافحة تغير المناخ، وفي هذا السياق فإننا نضم صوتنا إلى ما أكدت عليه رئيسة وزراء مملكة النرويج على أهمية هذه التكنولوجيا.

-**إن البحرين تدعو إلى الاستفادة من المادة السادسة من اتفاق باريس**، والدفع بهذه المادة قدما بعدم تقييدها لآليات الأسواق وتعزيز النُهج غير السوقية، وكذلك دعم النهج التشاركي.

وأخيراً، اسمحوا لي حضرة الرئيس بالتأكيد على أننا في مملكة البحرين، نقوم بجهد كبير على الصعيد الوطني لتنفيذ اتفاق باريس.فبالنسبة لنا، تُعد العلاقة المترابطة بين الطاقة والماء والغذاء ركيزة أساس لنجاح أي برنامج للتنمية المستدامة في المستقبل، وضرورة لتنفيذ الاتفاق وتلبية أهدافه، لذا اطلقت مملكة البحرين مؤخراً وضمن برنامج عمل الحكومة حزمة من المبادرات والسياسات ذات العلاقة ترتبط بتعزيز القدرة على التكيف وخفض الانبعاثات وتنويع مصادر الطاقة ، وأقرت كذلك أهدافاً وطنية لبلوغ ما نسبته 5% من الطاقة المتجددة من الطاقة الكلية بحلول العام 2025، و10% بحلول 2035، وآخر يقضي بتحسين كفاءة الطاقة

بحوالي 6% بحلول 2025العام. ولما كانت الطاقة محركاً رئيساً لاقتصادنا، فقد اعتمدنا أيضاً نُهجاً تعنى بالتنوع الاقتصادي يُعنى بحظر حرق غاز الشعلة والاستفادة منه في توليد الكهرباء وإنتاج المواد البتروكيماوية ذات القيمة المضافة وتعزيز تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى منتجات ذات قيمة سوقية.

ختاماً، نتمنى لهذا المؤتمر كل التوفيق والنجاح وأن يتمخض عنه ما يُمكننا أن يحقق أهداف اتفاق باريس، ونشكر لكم حسن استماعكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،